دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي

م.د احمد طاهر كاظم العنبكي
كلية دجلة الجامعة
م.د سعاد عدنان نعمان الشمري
جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد
م.د ندى سلمان حبيب العزاوي
جامعة بغداد – كلية علوم الهندسة الزراعية
ahmed.tk82@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بتسليط الضوء على مفهوم المصارف الشاملة بشكل عام ومناقشة مفهوم الشمول المالي كجانب نظري فضلاً عن التحقق من دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي. ويستند البحث على فرضية رئيسية مفادها إن تطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية يؤدي إلى تحقيق الشمول المالي . أما مشكلة البحث فتتمثل بالسؤال اللاتي، هل أن للمصارف الشاملة دور في تحقيق الشمول المالي ؟ أما أهمية البحث فتنبع من تنبع أهمية البحث من أهمية تطوير النظام المحلي الخاص بالقطاع المصرفي الذي له دور بارز في تطوير المجتمعات من جهة والاقتصاد المحلي من جهة أخرى . فضلا عن وجود الحاجة الماسة لتنويع واردات الخزينة العامة للدولة الأمر الذي ينعكس على ضرورة التركيز على تطوير القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف الشاملة بشكل خاص. إما أهم ما توصل إليه البحث فيتمثل بأن تطبيق المصارف الشاملة يؤدي إلى الحصول على العديد من المميزات والتي منها التعاملات الكبيرة التي ستتحقق من خلال تطبيق هذا النوع من المصارف الأمر الذي ينعكس على انخفاض في تكلفة تقديم الخدمة للزبائن. فضلا عن استقطاب العديد من المستثمرين واكتساب الحصة السوقية الكبرى . هذا وان التنوع في تقديم الخدمات من قبل هذه المصارف يؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية. بالمقابل فان الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى سهولة استخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه المصارف.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

هناك العديد من التأثيرات الواضحة للتغييرات الاقتصادية من جهة والمصرفية من جهة أخرى على تطور أداء المصارف، فضلا عن أن وجود نظام مصرفي رصين بشكل عام واتخاذ قرارات سليمة في مجال السياسات الاقتصادية والتي تتركز نحو تطوير وتحديث النظام المصرفي المحلي،الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار الأسواق المالية المحلية وبالتالي ترغيب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركات والمؤسسات المالية وأخيرا انعكاس تعزيز بنية الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي ؟

هل أن للمصارف الشاملة دور في تحقيق الشمول المالي ؟

ثانياً: أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية تطوير النظام المحلي الخاص بالقطاع المصرفي الذي له دور بارز في تطوير المجتمعات من جهة والاقتصاد المحلي من جهة أخرى . فضلا عن وجود الحاجة الماسة لتنويع واردات الخزينة العامة للدولة الأمر الذي ينعكس على ضرورة التركيز على تطوير القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف الشاملة بشكل خاص .

ثالثاً: فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها الاتي :

إن للمصارف الشاملة دور في تحقيق الشمول المالي .

رابعاً : أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بالاتي :

1- تسليط الضوء على مفهوم المصارف الشاملة بشكل عام .
2- مناقشة مفهوم الشمول المالي كجانب نظري .
3- التحقق من دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي وزيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة .

خامساً: هيكلية البحث :

تتضمن هيكلية البحث من الاتي :

المبحث الأول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : المصارف الشاملة – مدخل مفاهيمي.
المبحث الثالث : الشمول المالي – جانب نظري
المبحث الرابع : العلاقة بين المصارف الشاملة والشمول المالي. جانب تطبيقي .
المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني

المصارف الشاملة – مدخل مفاهيمي.

مقدمة:

تعد المصارف الشاملة من المواضيع المحاسبية الجديدة والمثيرة للجدل لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل المحاسبين والأكاديميين على حد سواء ،بل أصبح التفكير في تطوير المصارف بما يدعمالتحول نحو المصارف الشاملة أمر ضروري وملح خلال السنوات الأخيرة ولاسيما أن البعض اعتبر المصارف الشاملة هي طريق للتفكير في تعزيز تفكير مدراء المصارف حول الأشياء المحيطة بهم إذ جعلت التطبيق المصرفي متميز في علاقاته بالبيئة المحيطة به.

أولا: تعريف المصارف الشاملة

يقصد بالمصرف الشامل هو ذلك الوحدة التي تقدم الخدمات المصرفية والذي تقوم على فلسفة التنويع في الخدمات ،اذ يقوم بأعمال جميع المصارف التجارية و الاستثمار والأعمال فضلا عن المصارف المتخصصة مما يعني الجمع بين الأنشطة التقليدية (قبول الودائع ومنح الائتمان) وبين الأنشطة غير التقليدية.

وقد تم تعريف المصارف الشاملة بأنها المصارف التي تقوم على فلسفة التنويع بهدف الموازنة بين السيولة و الربحية والأمان فضلا عن أنه يسمح للمصارف بالتعامل في الأدوات المالية و مواكبة التطورات التكنولوجية(حماد ، 2003) .

وعرف (رابح :2017) المصارف الشاملة بأنها المصارف التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم وتجمع في ذلك بين وظائف المصارف التجارية ومصارف الاستثمار فضلا عن نشاط التأمين و تأسيس الشركات والمشاريع. ولا تقوم هذه المصارف على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعالفي تطوير السوق المالية والبورصة و كافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع (رابح، 2017: 198)

ويتفق الباحثون مع التعريف الذي يؤكد على أن المصارف الشاملة هي المصارف التي تزول فيها الحدود بين المصارف التجارية وبين المصارف الاستثمارية والمؤسسات المالية الأخرى ، بحيث يمكن له ممارسة كافة النشاطات المصرفية والمالية كما تزول أمامه الحدود الجغرافية ويصبح عالمي النشاط سواء في الحصول على الموارد المالية أو في تقديم التمويل والخدمات(معاذ ، ٢٠١٣ : ٣).

ثانيا: خصائص المصارف الشاملة

هنالك العديد من الميزات التي تتميز بها تلك المصارف ولعل أهمـــــها (عبد المطلب، 2000 : 20) :-

1- الشمول مقابل التخصص المحدود.
2- التنوع مقابل التقيد.
3- الديناميكية مقابل الاستاتيكية.
4-الابتكار مقابل التقليد.
5-التكامل والتواصل مقابل الانحسار .

ثالثا : أسباب ظهور المصارف الشاملة

هنالك العديد من الأسباب ساعدت على ظهور تلك المصارف وأهمها (Rose,1994:120)

1- العوامل والمتغيرات الاقتصادية و بشكل أساسي التضخم وبعض المشاكل الاقتصادية ولاسيما الركود الاقتصادي.
2- ازدياد المنافسة بين الوحدات المصرفية وغير المصرفية .
3- السعي لتحقيق رضا الزبون وتلبية كافة احتياجاته .
4- ظهور العولمة وزيادة الاتصالات والتقدم التكنولوجي .
5- تزايد المخاطر المصاحبة للأدوات المالية.
6- تأثير الاتفاقيات العالمية على سبيل المثال اتفاقية التجارة العالمية ومقررات لجنة بازل.
7- السعي لتحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي .
8- تزايد عمليات الاندماج بين الوحدات الاقتصادية ولاسيما المصارف.

رابعا : أهداف المصارف الشاملة

هنالك العديد من الأهداف تقف وراء السعي لتكوين المصارف الشاملة وأهمها (عبد اللطيف،2014 : 4):-

1- يصبح المصرف أكثر قدرة على إرضاء الزبون وإشباع رغباته .
2- يصبح المصرف أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته .
3- يصبح المصرف أكثر اقتصادية في تحقيق اكبر عائد من التكاليف التي يتحملها .

خامسا : مقومات التحول نحو المصارف الشاملة

ينبغي الأخذ بعين الاعتبار انه أية عملية تحول لا بد لها من مقومات وبيئة تسمح بذلك, لذلك لابد من توافر المقومات لذلك وأهمها (صالح وآخرون، 2019 : 9):- وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين .

المجموعة الأولى و تتعلق بالمصرف ذاته وتشمل:-

1- كفاءة الكوادر البشرية .
2- امتلاك المصرف لأموال ضخمة تساعده في القيام بالخدمات المتنوعة.
3- تمتع الإدارة التسويقية بمستوى عالي من الكفاءة.
4- بيان أهمية ودور المصارف الشاملة في تقدم المجتمع.

أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بسياسات الدولة وأهمها:-

1- اقتناع الدولة بفكرة المصارف الشاملة وأهدافها والعمل على توفير الدعم والمساندة لها .
2- إصدار تشريعات تدعم عمل المصارف الشاملة فضلا عن وضع ضوابط رقابية قادرة على توفير الأمان والسلامة .
3- دعم البنك المركزي لهذه المصارف من أجل تحقيق رسالتها وتحقيق التنمية الاقتصادية .

سادسا: طرق التحول إلى المصارف الشاملة

هنالك ثلاثة طرق للتحول نحو المصارف الشاملة وهي (معاذ،2013: 17) :

1- **تحويل مصرف قائم إلى مصرف شامل :**

إذ يتم تحويل مصرف قائم بالفعل أو مصرف متخصص إلى مصرف شامل ويشترط لهذا النوع من التحول امتلاك المصرف لكفاءات بشرية مؤهلة وقادرة على التكيف مع متطلبات المصرف الشامل فضلا عن كبر حجم المصرف وقابليته للنمو والتوسع وهذه الطريقة تعتبر الأسرع والأفضل في تحول المصارف أذ لليتم التحول إلى المصارف الشاملة بالتدريج من خلال إضافة خدمات جديدة تدريجيا محاولة بذلك استيعاب التقنيات هذه الخدمات وفي الوقت ذاته العمل على تطوير التدريب وأعاده الهيكلة التنظيمية و إصدار التعليمات والنظم الداخلية بما يتفق مع طبيعة الخدمات والأنشطة التي يقدمها المصرف الشامل.

2- **أنشاء مصرف شامل جديد :**

وفقا لهذه الطريقة يتم إنشاء مصرف شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة ولديها القدرة على الابتكار والتجديد بما يتفق و مفهوم المصارف الشاملة ، مما يعني تدريب الكوادر البشرية مسبقا في مصارف شاملة قائمة وبنفس المرحلة يقوم المصرف بحملات تسويقية للتعريف في المصرف الجديد (الشامل) والخدمات التي يقوم بتقديمها.

3- شراء احد المصارف أو الاندماج:

وفقا لهذه الطريقة يتم التحول من خلال شراء مصارف قائمة تعاني من مشاكل مالية كبيرة يتم شراؤها ودمجها تدريجيا إلى المصارف الشاملة مع تحمل تكاليف إضافية وأن هذه الطريقة تعتبر صعبة التطبيق لأنها تتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عال.

سابعا : إيجابيات وسلبيات المصارف الشاملة

تم توضيح العديد من إيجابيات المصارف الشاملة لكن هذا لا يمنع وجود العديد من السلبيات فيها وفيما يلي أهم إيجابياتها(عبدالقادر،2017 : 282)

1- تحقيق الموفورات في التكاليف لأنه العمل على أساس الحجم الكبير .
2- التنويع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية ككل
3- استخدام الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات والمطلوبات .
4-تنويع الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للزبائن على اختلاف أنواعهم .
5- الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للمصرف .
6-تطوير العمل المصرفي وجعله قادر على الدخول في اتفاقيات الخدمات الدولية والعمل على إنجاح الإصلاح الاقتصادي والخصخصة.

وعلى الرغم مما ذكر في أعلاه إلا أنه هناك العديد من السلبيات التي وجهت إلى المصارف الشاملة وفيما يلي أهمها (عادل،2009 : 76)

1- الحجم الكبير للمصارف الشاملة قد يمكنها من التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني على نحو يخالف المصلحة الوطنية .

2- ربما بسبب كبر المصارف الشاملة واتساع علاقاتها مع زبائنها فتدخل في الحياة السياسية للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها او إدارتها لصالحها .
3- إمكانية نشوء تعارض مصالح وصراع بين إدارة الائتمان و إدارة الاستثمار حيث الطبيعة المختلفة لأداء كل من الإدارتين .
4- درجة المخاطرة العاليةالتي تتعرض لها المصارف الشاملة اكبر من المصارف التقليديةبسبب الأنشطة المتعددة ذات الربحية العالية .
5-محدودية المنافسة أو تأكلها بسبب تعاظم حجم المصارف الشاملة مما يؤدي إلى الاحتكارات المحلية.

المبحث الثالث

الشمول المالي - جانب نظري

مقدمة:

يعد موضوع الشمول المالي من المواضيع الهامة والمؤثرة والتي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية العالمة في عام 2008 ، ويعرف الشمول المالي بأنه مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة و بأسعار معقولة وتكلفة منخفضة و طريقة مناسبة الأمر الذي يساهم في الحد من الفقر من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستقرار المالي من جهة أخرى، ومن خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي و الدولي . بالمقابل فأن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه الدول والتي تزيد من صعوبة تعزيز الشمول المالي ، بالمقابل أيضا فأن الشمول المالي يحتاج إلى مجوعة من المتطلبات أساسية من اجل توسع قاعدة النظام المالي الرسمي لتشمل جمع شرائح المجتمع والذي يعزز من الشمول المالي .وبذلك سيتم تناول في هذا البحث أهمية الشمول المالي و معوقاته ، وتوضيح بعض مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية و منها العراق.

أولاً: نشأة وتعريف الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مره عام 1993 عكس مفهوم الاستبعاد المالي في دراسة تم تقديمها من قبل كتاب تناقش اثر إغلاق فرع احد المصارف على وصول سكان المنطقة الخدمات المصرفية (عبد الله وآخرون ، 2016: 12). واستخدم هذا المصطلح لأول مره عام 1999 بشكل اكبر لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتوفرة. علما ان المملكة المتحدة وماليزيا هي من أوائل الدول التي قامت متى تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنيه الشمول المالي وكان ذلك في عام 2003(بن عبوشه ،2018: 48).

وهناك عدة تعاريف للشمول المالي إذ أن البنك الدولي يعرف الشمول المالي في تقريره الصادر في سنه 2014 والذي كان تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي على انه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. بالمقابل يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك بصندوق النقد العربي المجموعة الاستشارية لمساعده الفقراء والصادر سنه 2017 والذي كان تحت عنوان قياس الشمول المالي في العالم العربي إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعه من الخدمات ذات جوده عاليه مدفوعات تحويل ادخار ائتمان تامين وغيرها من الخدمات (بن رجب جلال الدين ،2018: 2).

وقد تم تعريف الشمول المالي على انه حاله يمكن لجميع الأشخاص الوصول إلى مجموعه كاملة من الخدمات عاليه الجودة و بأسعار معقولة وبأسلوب مناسب" أو هو عمليه ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان وفي الوقت المناسب عند الحاجة إليها من قبل الفئات ذات الدخل وبتكلفه معقولة ويشمل الوصول إلى الخدمات المصرفية والائتمان والتامين والمدخرات وتقديم المشورة المالية (k.lohithkumar& v.lingareddy ,2016:262).

ويؤكد (أبو جامع:2016) نقلا عن (نعمة وحسن :2018) بأن بنك الاحتياط الهندي عرف الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن الخدمات المصرفية في طبيعته هي لصالح العام، فالخدمات المصرفية كافة و هي تقدم لإفراد المجتمع دون تمييز، هو هدف رئيس للسياسة العامة(أبو جامع ، أبودية،2016 :10) .

وبهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا ، وضعت مجوعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (Financial inclusion data working group) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (alliance of financial inclusion) الشروط الأساسية التالية المقترح ان تتوفر في مؤشرات الشمول المالي(Financial Inclusion Data Working Group: 2011) نقلا عن (بن رجب ،2018: 2) :

- الفائدة والملائمة : اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- الاتساق : ضمان اتساق وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

- البراغماتية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- المرونة: ما من شك إن تحقق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والثقافة للدولة . ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول وبالتالي فأن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.
- الطموح : قياس الشمول المالي بدقه قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد .

ثانياً: أهميه الشمول المالي:

قدم العديد من الباحثين أهمية الشمول المالي إذ انه يساهم في الوصول إلى عدة أمور أهمها الآتي (irshad&shahid:2019) (fungacova&weill:2014) (sarma:2008 ,) (لفتة ولفتة : 2019):

1- سيؤدي الوصول المالي إلى جذب مستثمرين من السوق العالمي في بلدنا مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف.
2- يسهم في زيادة الفرص التجارية مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولهذا يعد وسيله للنمو والتنمية.
3- تقليل الاعتماد على النقد وخفت المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الالكترونية.
4- يسهل النظام المالي الشامل تخصيص الفعال الموارد الإنتاجية الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تقليل تكلفه رأس المال
5- يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة المالية للدولة والإفراد بشكل كبير فضلا عن توفير الفرص القطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع
6- يوفر الشمول المالي للإفراد أمكانيه وجود مكان امن للادخار للمستقبل وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي :

يؤكد العديد من الكتاب والباحثين منهم (السامرائي :2018) و (أبو زعرور:2015) نقلاً عن (لفته ولفتة ،2019: 4) على أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية وهي كما يلي :

1- الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية .
2- بناء مؤسسات سليمة ، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة ومعايير أداء الصناعة ومراقبة الأداء من قبل السوق وكذلك من خلال التنظيم التحوطي السليم المطلوب.
3- نشر العديد من مقدمي الخدمات المالية قدر الإمكان بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة .
4- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنوع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها.
5- تعزيز قدرة الأفراد على بدء وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية .
6- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي .
7- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لأسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي.
8- يسهم في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية وبالطرائق المثلى.

رابعاً:أبعاد الشمول المالي :

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها. حيث يشير (Klapper & Kunt:2012),في دراسته بأن أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتأمين. وفى مؤتمر كابوس عام 2012 تم مناقشة أبعاد الشمول المالي، حيث قام تحالف الشمول المالي "AFI Alliance of Financial Inclusion" بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية وهى (AFI:2013) نقلا عن (عبد الحي ،2019: 433) :

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية
- تعزيز جودة الخدمات المالية .

ومن زاوية أخرى قام البنك الدولي بدراسة تحت عنوان "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية"، حيث أوضح أن أبعاد الشمول المالي تتمثل في : ملكية الحساب، وغير المتعاملين، والدفع، واستخدام الحساب، والادخار والائتمان والمرونة المالية، وفرص لتوسيع الاندماج المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية (البنك الدولي: 2017).

خامساً:التحديات التي تواجه الشمول المالي:

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية ، لما له من نظرة مستقبلية لتحسين مستوى معيشة للمواطنين إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل أهم التحديات التي

تواجه الشمول المالي فيما يلي : (داغى: 2017) (البنك الدولي: 2017) (Lenka & Barik, 2018)نقلا عن (عبد الحي ، 2019: 5)

- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية .
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية
- ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح ما بين 17 - 20% مما يؤدى إلى عزوف البعض عن الاقتراض
- ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي ATM .
- تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية
- ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبء على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب.
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.
- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

سادساً: مبادئ الشمول المالي :

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو(2) مليار من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات وتتمثل هذه المبادئ بما يلي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012: 214)نقلا عن (نعمة وحسن ،2018: 36)

1- القيادة :وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من اجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
2- التنوع :تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع و الائتمان و الدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات ..
3- التطوير :استخدام التكنولوجيا و الأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية>
4- الحماية :وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
5- التمكين :العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
6- التعاون :خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والعمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومةً والقطاعات المالية.
7- المعرفة :الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى
8- التناسب :بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنيه المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
9- الإطار :الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

المبحث الرابع

الجانب التطبيقي

اعتمد تصميم استمارة الاستبيان على محور رئيسي مهم لتوضيح دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي وزيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة ، فضلاً عن فقرة تضمنت البيانات الشخصية للمستجوبين والذي بلغ عددهم 87 مستجوباً واغلبهم من الموظفين في المصارف المحلية ، ومن الجدير بالذكر أن الاستمارات الموزعة الصالحة للتحليل كان 75 فقط، وقد تم إضافة فقرة إلى استمارة الاستبيان تتيح للمستجوبين التعديل عليها وإبداء الرأي بشأنها، علماً انه لم ترد أي ملاحظات جوهرية وهذا ما اكسب استمارة الاستبيان الصدق البنائي (الخارجي).وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences (SPSS)*لتحليل بيانات البحث الأولية. ولوصف خصائص عينة البحث وبيان الأهمية النسبية لإجابات فقرات الاستبانة من قبل عينة البحث ، وقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية، واستخدمت عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة البحث وتراوح مدى الاستجابة من (1-5) وفق مقياس ليكرت الخماسي *Five Likert Scale* والتي كانت كالآتي:

بدائل الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد تضمنت الاستبانة المحاور الآتية:

الجزء الأول:الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة البحث من خلال (3) متغيرات وهي **(الجنس، العمر، سنوات الخبرة)** لغرض وصف خصائص عينة البحث كما تم الإشارة إليه في فقرة وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة البحث.

الجزء الثاني: وقد خصص هذا الجزء لمتغيرات البحث، وقد شمل هذا الجزء على (10) تساؤلاً تخص المصارف الشاملة ودورها في تحقيق الشمول المالي وزيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة.

الجزء الثالث: خصص لقياس الصدق الداخلي:تم اختبار ثبات الأداة من خلال قياس معامل الارتباط (correlation) لمعرفة أن جميع الأسئلة قادرة على قياس المحور وإثبات النتائج.

1- **البيانات الشخصية:**

جدول (1) البيانات الشخصية لعينة البحث

ت	المتغير	الخاصية	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	54	%62
		أنثى	33	%38
المجموع			87	%100
2	العمر	34 – 25	23	%26
		44 – 35	33	%38
		54 – 45	18	%21
		55 فأكثر	13	%15
المجموع			87	%100
3	سنوات الخبرة	أكثر من 5 سنوات	28	%32
		أكثر من 10 سنوات	37	%43
		أكثر من 15 سنة	22	%25
المجموع			87	%100
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان				

يتضح من الجدول (1) أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر في عينة البحث إذ بلغ نسبتهم (62%)، وان الفئة العمرية ما بين 35 إلى 44 عام بلغت نسبتهم (33%) من المستجوبين، أما سنوات الخبرة فقد كانت أكبر نسبة للذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات وكانت نسبتهم (43%).

تحليل أهمية تطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية :

أولا: أراء العينة المتعلقة بتطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية:

تعتمد التساؤلات التي تم تقديمها للمستجوبين على أهمية تطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية.

جدول (2) أراء العينة لأهمية تطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية

ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	بسبب الحجم الكبير في التعاملات المصرفية فأن تطبيق المصارف الشاملة يودي إلى توفير في التكاليف .	41	32	9	2	3
		47 %	37 %	10 %	%2	%4
2	يؤدي التنوع في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن إلى استقطاب العديد من الزبائن فضلاً عن المقرضين والمودعين.	35	30	12	6	4
		40 %	34 %	14 %	%7	%5
3	تطبيق المصارف الشاملة يؤدي إلى دخول الأسواق المالية واكتساب حصة سوقية.	30	38	10	7	2
		34	44	12	%8	%2

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

		%	%	%		
4	يـؤدي التنـوع فـي تقـديم الخـدمات مـن قبـل المصارف الشاملة إلى تقليل المخاطر الائتمانية.	10	39	28	4	6
		11 %	45 %	32 %	%5	%7
5	يساعد تطبيق المصارف الشاملة إلى الدخول في اتفاقيـات مصـرفية دوليـة والعمـل علـى إنجـاح الإصلاح الاقتصادي.	15	20	44	5	3
		17 %	23 %	50 %	%6	%4
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان ومخرجات برنامج (Excel)						

يتضح من الجدول (2) أن إجابات المستجوبين عن هذه الفقرة اتجهت وبصورة عامة نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغت نسبتها للسؤال الأول 92% وللسؤال الثاني 77% وللسؤال الثالث 93% وكانت للسؤال الرابع 81% وفي السؤال الخامس كانت 81%.

ثانياً: أراء العينة في دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي :

تعتمد التساؤلات التي تم تقديمها للمستجوبين على دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي :

جدول (3) أراء العينة دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي :

ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى سهولة استخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه المصارف.	30	36	15	4	2
		%35	%41	%17	%5	%2
2	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى تعزيز جودة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف.	38	28	16	3	2
		%44	%32	%18	%4	%2
3	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة الوصـول بتكلفـة معقولـة لجميـع الأسـر والمؤسسـات إلـى مجموعة من الخدمات المالية	37	32	12	4	2
		%42	%37	%14	%5	%2
4	يودي الشمول المالي إلى الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية	33	29	18	5	2
		%38	%33	%21	%6	%2
5	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى الإسهام في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف وبالطريقة المثلى.	35	27	18	5	2
		%40	%31	%21	%6	%2
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان ومخرجات برنامج (Excel)						

يتضح من الجدول (3) أن إجابات المستجوبين عن هذه الفقرة اتجهت وبصورة عامة نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغت نسبتها للسؤال الأول 92% وللسؤال الثاني 77% وللسؤال الثالث 93% وكانت للسؤال الرابع 81% وفي السؤال الخامس كانت 81%.

ثانياً: الجانب التحليلي لآراء العينة:

1- الجانب التحليلي بتطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية

جدول (4) الجانب التحليلي بتطبيق المصارف الشاملة في البيئة المحلية

ت	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	بسبب الحجم الكبير في التعاملات المصرفية فأن تطبيق المصارف الشاملة يودي إلى توفير في التكاليف .	1.781	0.969	0.940	1
2	يؤدي التنوع في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن إلى استقطاب العديد من الزبائن فضلاً عن المقرضين والمودعين.	2.011	1.115	1.244	4
3	تطبيق المصارف الشاملة يؤدي إلى دخول الأسواق المالية واكتساب حصة سوقية.	2.000	1.000	1.000	2
4	يؤدي التنوع في تقديم الخدمات من قبل المصارف الشاملة إلى تقليل المخاطر الائتمانية.	2.092	1.116	1.247	5
5	يساعد تطبيق المصارف الشاملة إلى الدخول في اتفاقيات مصرفية دولية والعمل على إنجاح الإصلاح الاقتصادي.	1.885	1.104	1.247	3

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات برنامج SPSS

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

من الجدول (4) يتضح أن السؤال الرابع قد حصل على أعلى وسط حسابي، إذ بلغ(2.092) والذي أهلة ليكون خامس سؤال من حيث الأهمية النسبية في حين حصل السؤال الأول قد حصل على اقل انحراف معياري إذ بلغ (0.969) واقل معامل اختلاف والبالغ (0.940) مما أهله ليكون أول سؤال من حيث الأهمية النسبية.

2- الجانب التحليلي لدور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي

جدول (5) الجانب التحليلي لدور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي

ت	الأسئلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى سهولة استخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه المصارف.	1.885	0.981	0.963	2
2	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى تعزيز جودة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف.	1.954	1.021	1.044	4
3	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية	1.873	0.974	0.949	1
4	يودي الشمول المالي إلى الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية	2.011	1.017	1.035	3
5	يؤدي الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى الإسهام في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف وبالطريقة المثلى.	1.988	1.028	1.058	5

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات برنامج SPSS

من الجدول (5) يتضح أن السؤال الرابع قد حصل على أعلى وسط حسابي، إذ بلغ(2.011) والذي أهلة ليكون ثاني سؤال من حيث الأهمية النسبية في حين حصل السؤال الثالث قد حصل على اقل انحراف معياري إذ بلغ (0.974) واقل معامل اختلاف والبالغ (0.949) مما أهله ليكون أول سؤال من حيث الأهمية النسبية.

وبناء على ما تقدم تبين أن هناك دور للمصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة واردات الخزينة العامة للدولة. وهذا ما يثبت فرضية البحث .

المبحث الخامس

الخاتمة :

إن تطبيق المصارف الشاملة يؤدي إلى الحصول على العديد من المميزات والتي منها التعاملات الكبيرة التي ستتحقق من خلال تطبيق هذا النوع من المصارف الأمر الذي ينعكس على انخفاض في تكلفة تقديم الخدمة للزبائن. فضلا عن استقطاب العديد من المستثمرين واكتساب الحصة السوقية الكبرى . هذا وان التنوع في تقديم الخدمات من قبل هذه المصارف يؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية. بالمقابل فان الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة إلى سهولة استخدام الخدمات المالية المقدمة من قبل هذه المصارف ، فضلاً عن أن الشمول المالي المتحقق من تطبيق المصارف الشاملة الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية.

المصادر:

1- أبو زعرور ، بشر" الاشتمال المالي التجربة الفلسطينية " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الثالث، 2015.

2- ألسامرائي ، شاكر محمود عبد الغفور" دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن" رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن ، 2018.

3- بن رجب جلال الدين ، دراسة حول مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، دراسة مقدمة إلى صندوق النقد العربي، 2018 .

4- حماد ،طارق عبد العال ،التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003.

5- رابح ، عرابة ، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية -مع الإشارة إلى حالة مصر -مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد السادس ،2017.
6- صالح ،مفتاح ،و داودي الطيب ، وفريدة ،معارفي ،الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائية ،2019.
7- عادل ،زقرير ،تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري ،2009.
8- عبد الحي ، احمد محمد " دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2019.
9- عبد القادر ،شارف ،التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية، حالة جزائر ، مجلةالدراسات المالية والمحاسبة والإدارية -العدد 8 ديسمبر ،2017.
10- عبد اللطيف، أسار فخري،العولمة المصرفية المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم بحوث الائتمان ،البنك المركزي العراقي ،العراق ،2014.
11- عبد المطلب ،عبد الحميد ،البنوك الشاملة : عملياتها -إدارتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000.
12- لفته ، محمد طارق ، لفته ، ستار لفته، دراسة تحليل ضروريات النهوض بالشمول المالي في العراق " مجلة دراسات محاسبية ومالية JAFS " المؤتمر الوطني الرابع للدراسات العليا، 2019.
13- معاذ ،عفيف ،البنوك الشاملة دورها في تحفيز الاستثمار -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قائمة ، 2013.
14- نعمة، نغم حسين ، حسن ، احمد نوري" مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق " وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية – بغداد ، 2018.

المصادر الأجنبية

1- Financial Inclusion Data Working Group « Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion, 2011.
2- Fungacova, Zuzana and Weill, Laurent (2014), Understanding financial inclusion in China, BOFIT- Institute for Economies in Transition Bank of Finland, Discussion Papers 2014.
3- Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad ,A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, vol, 10No. 6, 2019.
4- Rose, peter, s-money and capital markets - Richard.D.Irwin Inc5th.Ed.1994.
5- Sarma, Mandira , Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi, 2008.